

الاصلاح الاداري واستقرار النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ المعوقات والتداعيات

ا.م.د. اسراء علاء الدين نوري *

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

ملخص :

ان تحقق التقدم والتطور في كافة ميادين الحياة يتوقف اساساً على كفاءة الاجهزة الادارية في استيعاب وفهم الاهداف الانية والمستقبلية لحركة التطور والعمل بجدية لتحويلها الى انجازات ملموسة على ارض الواقع، حيث لم تستطع الاجهزة الادارية التقليدية ذات النهج القديم النهوض بعملية الاصلاح الاداري المؤدي الى اصلاح شامل يتبنى اساليب متطورة كفيلة باتخاذ قرارات رشيدة بعيدة عن التعقيدات الادارية والاساليب النمطية المؤدية الى شل حركة الابداع والابتكار. إذ تولي النظم السياسية المختلفة الاصلاح الاداري اهمية كبيرة، وتهتم اجهزتها بتطبيقاته، خصوصاً بعد ان اتسع دور الدولة في القرن الحادي والعشرين، واصبحت مسؤولياتها تجاوز بكثير مسؤوليات الدولة في القرون الماضية، إذ اهتمت الدول المتقدمة بالإصلاح الاداري الى درجة انشاء وحدات متخصصة فنية هدفها التطوير الاداري على اعلى مستوى في الدولة، وتلحق اما برئيس الدولة او بمستوى قيادي فيها وتقوم بدراسة مستمرة لجميع الانظمة في الدولة، من حيث مدى ملائمتها لأهداف السياسات العامة وعلى ضوء التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفنية. وفي بيئة الادارة العامة والاصلاح الاداري في العراق لا بد من تدخل السلطات العليا، لإقرار خطط وبرامج الاصلاح الاداري والانتقال الى الاساليب الادارية المعاصرة، لإحداث تغييرات تحقق معدلات نمو اقتصادي قادر على تحسين المستوى المعاشي لكافة افراد المجتمع.

Abstract

The achievement of progress and development in all fields of life depends mainly on the efficiency of the administrative apparatus to absorb and understand the current and future goals of the development movement and work hard to turn them into tangible achievements on the ground, and the various political systems take administrative reform with great importance,

and its apparatuses are concerned with its applications, especially after the role has expanded The state in the twenty-first century, and its responsibilities have become far exceeding the responsibilities of the state in the past centuries, as developed countries have taken an interest in administrative reform to the point of

اشكالية البحث:

ازداد الاهتمام بموضوع الاصلاح خلال السنوات الاخيرة على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، إذ اصبحت مطلباً ضرورياً نتيجة لظهور توجه يدعو الى التأكيد على النزاهة والشفافية والمسألة، لما لها دوراً كبيراً في معالجة الكثير من المشاكل والازمات سواء كانت ادارية او سياسية، إذ يعد الاصلاح من المفاهيم المهمة التي ينبغي على المؤسسات الحكومية الاخذ بها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية التعرف على الابعاد النظرية والفكرية لمفهوم الاصلاح ومقوماته من جهة ومتطلبات اعداد وتنفيذ برامج الاصلاح الاداري بصورة تؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي للنظام السياسي في العراق، من خلال التصدي للخلل الموجود في اداء الادارة الحكومية في العراق الناجمة عن تراكمات سلبية للأنظمة السابقة، وعدم قدرة الادارة الحكومية في جميع المجالات من استخدام الاساليب المتطورة في الادارة والتخطيط.

هدف البحث:

يهدف البحث الى الاجابة عن عدة تساؤلات، اهمها:

- ما مدى مساهمة الاصلاح الاداري في استقرار النظام السياسي العراقي؟
- هل تسهم الاجراءات والقرارات الادارية التي تتخذها الحكومة العراقية في دعم الاصلاح الاداري وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي للنظام السياسي العراقي؟
- ما هو دور الاصلاح السياسي سواء على مستوى الدولة ومستوى الحكومة في تحقيق الاستقرار السياسي للنظام السياسي العراقي؟
- ما هي الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالإصلاح الاداري التي يمكن اتباعها لأحداث التغييرات في بناء الدولة والاستقرار السياسي؟

فرضية البحث:

يعد الاصلاح الاداري عنصراً مهماً في النظام العام للمؤسسات السياسية والادارية الذي ينبغي على جميع المؤسسات تقم ابعاده لكونه الوسط الذي تعيش فيه المؤسسات والذي يؤثر في نوع السلوك الذي تتفاعل به مع غيره او مع عوامله.

هيكليّة البحث/ يتضمن البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، عدة مباحث، هي: المبحث الاول/ ماهية الاصلاح الاداري والاستقرار السياسي. المبحث الثاني/ دوافع واسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. المبحث الثالث/ آليات وسياسات الاصلاح الاداري في الاستقرار السياسي للنظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الاول/ ماهية الاصلاح الاداري والاستقرار السياسي أولاً/ الاصلاح الاداري

يعد الإصلاح المفهوم المضاد للفساد، أنه آلية تدعيم ركائز ما تدعى وهدم من بنى ومؤسسات الدولة، أي بعبارة أخرى هو عملية حقن مواد التصلا في اساسات ذلك البناء، لإعادة تمكين تلك الركائز، وذلك باتباع آليات نبذ التخلف وتحرير المجتمع ومحاربة أساليب العزوة والمحسوبية، واختلاف الامتيازات بين أفراد المجتمع. وهو ((مفهوم يطلق على التغيرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد))^(١). وهو ((تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة (أي المحاباة) بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية))^(٢). وإن الإصلاح يتطلب استخدام آلية (الشفافية) عن طريق فتح القنوات للجمهور للاطلاع على سياسات الحكومة وتعزيز (المساءلة) وذلك باشتراك الجمهور بعد الاطلاع على سياسات الحكومة بإبداء رأيه بتلك السياسات وجعله المسؤول الأول عن تقييم الرؤساء الإداريين وسياستهم .

وتتضمن عملية الاصلاح الاداري عدة أسس ومعايير، ومنها: ^(٣)

١. المحاسبة: وهي خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمسائلة القانونية والادارية والاخلاقية ازاء قراراتهم واعمالهم، ويتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف العامة امام مسؤوليهم المباشرين، وهكذا حتى قمة الهرم في المؤسسة، اي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم امام

الهيئات الرقابية المختلفة القائمة في النظام السياسي وفي مقدمتها البرلمانات التي تتولى الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية.

٢. المساواة: وهي واجب الموظفين العامين، سواء أكانوا منتخبيين أم كانوا معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج اعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها حتى يتم التأكد من ان عملهم يتفق مع القيم الديمقراطية واحكام القانون.

٣. النزاهة: وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والامانة والاخلاص في العمل، ومن واجب الذين يتولون مناصب عامة عليا الكشف او الافصاح عن ممتلكاتهم قبل تولي المنصب والاعلان عن اي نوع من تضارب المصالح الذي قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والعامة التي تقع في اطار مناصبهم.

٤. الشفافية: تتعلق الشفافية بوضوح الانظمة والاجراءات داخل المؤسسة وفي العلاقة بينها وبين المواطنين المنفعين من خدماتها، وعلنية الاجراءات والغايات والاهداف في عمل المؤسسة.

٥. الافصاح عن المعلومات: العمل على تعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن اعمال الادارات العامة وعن الاجراءات وآليات تقديم الخدمة الى المواطن، حتى لا تبقى هذه المعلومات وسيلة من وسائل الاستغلال لهؤلاء المواطنين، يرتبط بذلك تعزيز مفهوم المواطنة التي ينبغي ان تكون اساساً للعلاقة بين المؤسسات العامة والجمهور وبين السلطة والمواطن، والتي تقوم على الحقوق والواجبات المتبادلة بينهما.

٦. اعتماد مدونات سلوك ومواثيق شرف واخلاقيات في العمل في اطار المؤسسات العامة، تحدد للعاملين فيها مجموعة من السلوكيات والقيم التي ينبغي مراعاتها في اثناء اداء مهماتهم وفي علاقتهم بالجمهور، وربط هذه المواثيق بنظام واضح، فضلاً عن تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، من خلال اعطاء المكافآت والحوافز للمتزمين وفرض العقاب على المخالفين، وهو ما يعزز قيم النزاهة في العمل العام ويعزز كذلك ثقافة محاربة الفساد.

٧. التوعية والتنقيف: اذ تعد مسألة التوعية، واذكاء الوعي بمخاطر الفساد، وابرار الاثار السلبية الخطيرة التي تخلفها ظواهر الفساد، والتنقيف بسبل وآليات منعه ومكافحته، من اهم الوسائل التي تتبناها الدول في مواجهة هذه الافة الخطيرة، التي تنهش جسد المجتمع والدولة معاً.

٨. التأهيل والتدريب: انيطت مهمة التأهيل والتدريب لجنة تتألف من ممثلين عن ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، ومكتب منسق رئيس الوزراء للشؤون الرقابية، وتعمل هذه اللجنة على متابعة خطة التأهيل والتدريب المعتمدة في البرنامج الوطني للتدريب.

ثانياً_ الاستقرار السياسي

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الاستقرار السياسي وعدمه، فلا يوجد مجتمع سياسي يخلو من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، كونه مفهوماً نسبياً، تزداد حدته وتختلف من دولة لأخرى. ويشير مفهوم الاستقرار السياسي ((إلى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات استجابة لتوقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في نطاق دعمه لشرعيته وفعاليته))^(٤). وتعرف (نيفين مسعد) ان الاستقرار السياسي ((هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير الى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في اضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليته))^(٥). ويعرف (لبست) الاستقرار السياسي بأنه ((محصلة اداء النظام في مجالات التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية))، وهناك من عرفه بأنه ((حالة من تحقيق الامن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقاً لقواعد الشرعية السياسية))^(٦). ويعرف الاستقرار السياسي بأنه ((عمليات انتقال السلطة السياسية بصورة قانونية ومشروعة دون استخدام اي من وسائل العنف المادي))، وهو ((قدرة الدولة على ضبط التطور الداخلي من خلال القنوات الشرعية والمشروعة))^(٧).

ويشير مفهوم عدم الاستقرار السياسي الى ((عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن اجراء ما يلزم من التغييرات استجابة لتوقعات الجماهير وتوجهاتها مما يؤدي الى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع واضعاف شرعية النظام وفعاليته))^(٨). ويعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه ((عدم قدرة النظام على التعامل مع الازمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على ادارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله ان يحافظ عليه في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة اخرى))^(٩). وكذلك بأنه ((عدم مقدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه))^(١٠). و ((هو عدم قدرة النظام السياسي في التعامل مع الازمات التي تواجهه بنجاح)) أي ((عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه))^(١١). ووضع (صاموئيل هانتغتون) معادلة في عدم الاستقرار السياسي مفادها ((ان عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، أي إن عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة

المؤسسات السياسية عن الاستجابة لها، فانعدام الاستقرار يتزايد بزيادة المطالب السياسية من قبل الشعب او قوى المعارضة في مقابل ذلك يخفق النظام السياسي في تلبية تلك المطالب التي تتمثل في المشاركة في صنع القرار^(١٢).

ولعدم الاستقرار السياسي ابعاد عدة، تتمثل في : (١٣)

١. اللجوء إلى العنف السياسي، اذ يشير مفهوم العنف السياسي إلى العمل الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو حكومة، والذي يؤدي إلى الحاق الضرر بأفراد أو جماعات اخرى بدوافع سياسية.

٢. عدم الالتزام بالقواعد الدستورية، وتكون على مستويين الأول؛ عدم احترام قواعد واحكام الدستور سواء أكان من جانب الحكومة أم من جانب الجماهير، إذ يعد مؤشراً مهماً لعدم الاستقرار السياسي. والثاني؛ يتضمن التعديلات الدستورية، إذ من الممكن حدوث تعديلات جزئية في الدستور بمعنى تغيير بعض مواده، أو تعديل كلي في الدستور بمعنى اللجوء الى دستور جديد، وكلما كان هناك نوع من عدم الثبات وعدم الاستمرارية في الدستور ومواده كلما كان ذلك مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي.

٣. اداء المؤسسات، اي عدم قدرة النظام السياسي على خلق التوازن المطلوب بين كل من المداخلات والمخرجات كأساس للعملية السياسية، إذ ان عدم التوازن بين المداخلات والمخرجات يؤدي إلى أزمات، وهناك اتجاه يحدد وظيفة النظام السياسي بتحقيق الهدف، ويوضح اسهامه في اداء كل الوظائف، أي الاستجابة للمجتمع في عملية التخصيص السلطوي للقيم. فالنظام السياسي يتعرض لمجموعة من المداخلات والتي تتمثل في مجموعة المطالب المقدمة إليه وكذلك التأييد له، وتعتبر المخرجات عن مدى استجابة النظام للمطالب المقدمة إليه، وتؤثر هذه المخرجات في المطالب المقدمة إلى النظام وعلى مدى ما يلقاه من تأييد عن طريق عملية التغذية الاسترجاعية وتستمر الدورة، وكلما كانت مخرجات النظام أكثر اتساقاً مع مدخلاته، كلما اقترب النظام من الاستقرار، وعلى العكس فكلما كان هناك تنافر بين مداخلات النظام ومخرجاته كلما مال النظام إلى عدم الاستقرار.

٤. عدم تمتع ابنية النظام ومؤسساته بالشرعية، فالشرعية تعني القبول والرضا العام عن النظام الحاكم، فكل الحكومات تعتمد في حكمها على مزيج من القوة والاجبار وعلى التوافق والقبول، لكن تختلف كل حالة عن الاخرى من حيث درجة الاعتماد على القوة أو القبول والرضا، فما يميز

الحكومات الديمقراطية هو زيادة درجة اعتمادها على تقبل ورضا الجماهير أكثر من اعتمادها على استخدام القوة لتحقيق الاهداف المرجوة .

٥. عدم الرضاء عن الوضع القائم، حيث لا يُعدّ الخضوع والاذعان وحده مؤشراً للرضاء عن النظام القائم ولذلك يكون من المهم التحقق مما اذا كان هذا الخضوع يمثل بالفعل رضاء عن الوضع القائم وتأيد له، أم أنه يعبر عن عداوة كامنة للنظام تنتظر الفرصة المناسبة للانفجار، مع ملاحظة ان حالة الرضاء الكامل لا تتوافر حتى في أكثر النظم استقراراً حيث انه من الصعب ان لم يكن من المحال على اي نظام سياسي ان يكتسب رضاء وتأيد فئات الشعب جميعها وقطاعاته المختلفة .

المبحث الثاني/ دوافع واسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

عاش العراق بعد عام ٢٠٠٣ مرحلة أزمات متعددة بفعل عوامل داخلية وخارجية برزت مظاهرها في تصعيد المعضلة الأمنية، وفي أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وانكشاف استراتيجي حاد أمام التداخلات الخارجية، كما جوبه النظام السياسي الجديد ببعض الرفض القائم على أسس سياسية - مجتمعية، واتخذ هذا الرفض في بعض الحالات مظاهر عنف مسلح، وأنتج الواقع السياسي السليبي قصوراً في الاداء الحكومي وحتى التنفيذي، لاسيما في مجالات الخدمات، فضلاً عن سلبية الإداء الإداري، واتساع نطاق الفقر والبطالة ... الخ. وقد بدا أثر تلك الدوافع والاسباب بصورة محدّدت نالت ليس من النظام السياسي/ الدولة العراقية بل وقوضت اي مسعى لاستقرار سياسي. ويعاني النظام السياسي العراقي اخفاق مسيرة اندماج مكوناته الاجتماعية والمتنوعة اندماجاً مسالماً، وإن الاحداث والتطورات المستمرة من عام ٢٠٠٣ دفعت العراق الى ازمة وطنية حادة تمتاز بسمتين هما: (١٤)

- تأرجح وتأزم العملية السياسية التي بنيت على اساس المحاصصة والطائفية والقومية.
- استمرار حالة انعدام الامن والاستقرار وسيادة مناخ العنف والتهديد المستمر بالعودة الى اطوار الصراع الاهلي.

إن من اهم أزمات النظام السياسي العراقي التي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي، تتمثل في: (١٥)

١. انهيار النظام السياسي واستبداله بنظام سياسي اخر، خصوصاً مع انهيار الدولة العراقية نفسها واستبدالها بدولة غير مستقرة، اذ تعاني القوى السياسية العراقية المعاصرة من غياب واضح لمفهوم الدولة، وتحتضن بدلاً عنها السلطة.

٢. تخلف البنى وضعف المؤسسات السياسية العراقية، وسيادة بدلاً عنها التقليدية، وهو ما استندت وتتكأ عليها في الغالب القوى السياسية العراقية المعاصرة من اجل فرض هيمنتها على معادلة حكم النظام السياسي، ومن ثم تضيق مبدأ المشاركة والشعبية الفعالة.

٣. ان ضريبة المراحل المختلفة لتاريخ العراق السياسي هو حالة التضاد النوعي الدائم بين النظام السياسي والشعب، مما خلق تصدع للشرعية، وانعدام الثقة المتبادلة والعنف السياسي، واستعمال القوة المشروع وغير المشروع.

٤. كثرة المفاهيم الفكرية والجوانب المستجدة في الواقع العراقي المعاصر مثل النظام السياسي البرلماني وموضوع الفيدرالية والدولة الاتحادية وغيرها.

ويعاني النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، من عجز في تحقيق عملية الاصلاح المطلوبة وغياب لتحديد اسباب الازمات وطرائق حلها، مما جعلها ازمات مستديمة وصعبة الحل. إذ أن آليات حلها الديمقراطية والدستورية نفسها مأزومة. أي تدور في حلقة دائرية مغلقة ومفرغة. فهذه الازمات مترابطة ومتشابكة، لتشكل قوة ضاغطة ودافعة للحل.

ان مستقبل النظام السياسي العراقي يعتمد على حلحلة ازماته بشكل مستمر باستخدام آليات الاصلاح المختلفة، وإلا فإنه سيخلق حالة، اما استمرار النظام السياسي واداءه بشكل ضعيف وغير مجدي، او انهياره الكامل نتيجة عجزه التام عن مواجهة الازمات وايجاد السبل والمناخ التنموي المطلوب لحلها.

أولاً_ الاسباب السياسية والامنية:

هنالك عدة اسباب تتعلق بالجانب السياسي والامني لظاهرة عدة الاستقرار السياسي، اهمها: (١٦)

١. بروز الاطراف المسلحة، وهي متنوعة ومختلفة واذا كانت الاطراف التي حملت السلاح لإرهاب الدولة والمواطن من اجل تصفية الحسابات بين الاطراف السياسية، إذ ان الفصائل المسلحة تحتاج الى الدعم الخارجي للحصول على المال والسلاح، فهي تمثل خلافاً بمعادلة السيادة، فالتناسب بين الامن والسيادة طردي، وكلما تحسن الوضع الامني تعززت سيادة الدولة، فالأمن الوطني مظهر رئيس لحقيقة السيادة واستمرارها، إذ اشاعت تلك الاطراف الرعب في نفوس ابناء العراق، من خلال القيام بعمليات ارهابية او انتشار عمليات الجريمة المنظمة.

٢. الصراع السياسي والخلافات بين الاحزاب واتخاذ هذه الخلافات ابعاداً طائفية او عرقية.

٣. التوسع الكبير عددياً على حساب النوع، كما ول تحظ الاجهزة الامنية بالتدريب الكافي.

٤. المحاصصة وتشنت الولاء.

٥. تعدد الاجهزة وتعدد القيادات في الشأن الامني زاد المسألة تعقيداً، وبقي الوضع الامني غير مستقر.
٦. تحول دور الجيش الى حفظ الامن في الشوارع والمدن، وترك الحدود احد رموز السيادة، مما أسهم ذلك بدخول جماعات ارهابية من البلدان المجاورة وارتفاع نسبة العمليات الارهابية.
٧. مشكلات تتعلق بالمهجرين في الداخل والخارج، وظهور التغيير الديمغرافي، والتجاوز على القانون، وانتشار الجريمة والبطالة المتفشية، وارتفاع نسبة الشباب المهاجرين الى جانب الكفاءات العلمية.
٨. مشكلة البطالة الحقيقية والمقنعة، ومنتسبي الدوائر المنحلة، وتعطيل المصانع، واهمال الزراعة، ادى الى تزايد حجم المشكلة.
٩. مشكلة الاتفاقية الاميركية - العراقية والتي اعطت الحق للسلطة الاميركية بأن تتصرف بمفردها حيال ما تراه هي تهديد داخلي او خارجي بعد اجراء مداولات استراتيجية بين الطرفين، ولم تنص الاتفاقية على حق العراق بالقرار، بل انها مجرد مداولة ما قبل التصرف وليس الاتفاق.
١٠. بعد سقوط النظام السابق في العراق عام ٢٠٠٣، ساد الفراغ الامني والقانوني والفوضى واعمال السلب والنهب والتخريب والطائفية في كل ارجاء البلاد، وكان للأفكار والبرامج الطائفية التي طرحتها اغلب الجماعات والمنظمات التي ظهرت على الساحة العراقية بعد الاحتلال الاميركي دور كبير ومؤثر في انتشار الطائفية، ولاسيما بعد ان لاقت الدعم من بعض الشخصيات الاجتماعية وبعض من دول الجوار والمخابرات الاقليمية والدولية، إذ اتخذت الطائفية اشكالاً عديدة من التشدد والتطرف الديني، وهذا ما أدى الى تنامي اعمال العنف والقتل والتجهير والتي اجتاحت البلاد، ولاسيما بعد حادثة تفجير مرقد الامامين العسكريين في محافظة صلاح الدين قضاء سامراء، ذلك التفجير الذي ألهب روح الطائفية والثأر والانتقام، وكاد ان يدخل العراق في حرب اهلية طاحنة، لولا تدخل بعض المراجع الدينية واحتواء الازمة قبل تطورها بشكل اوسع، إذ هنالك العديد من العوامل التي اسهمت في تغذية التطرف الطائفي والعنفي، دفع الكثير من العقول العراقية العلمية الراضية لتمييز وحدة العراق الى الهجرة نحو الخارج، وما تنتجه من صراعات داخل المجتمع العراقي، بدءاً من العملية السياسية التي بنيت على اسس طائفية وعرقية بدلاً من البرامج السياسية، وتعطيل المصالح الشخصية والحزبية على مصلحة المجتمع، فضلاً عن سياسة تفتيت الوحدة السياسية التي اعتمدتها الادارة الاميركية خلال فترة احتلالها للعراق وسعيها الى اضعاف دور القوى العلمانية والديمقراطية واعطاء الدور الاكبر للعشائرية والطائفية في تشكيل الدولة العراقية.

وان زيادة العمليات الارهابية وعدم الاستقرار الامني وما يسفر عنها ينعكس على مؤشرات التنمية المستدامة، بعضها انعكاس مباشر كتأثير العمليات الارهابية على متوسط العمر المتوقع للإنسان، وهي علاقة عكسية، فكلما زادت العمليات الارهابية وعدم الاستقرار الامني كلما انخفض متوسط العمر المتوقع للإنسان، وهذا ما يتضح جلياً بالنسبة للعراق.

ثانياً_ الاسباب القومية والدينية:

يتألف سكان العراق من جماعات اثنية/ عرقية وهم العرب الذين يمثلون اغلب سكان العراق، ويدين عرب اهل العراق بالديانة الاسلامية ويتوزعون مذهبياً الى شيعة وسنة، مع وجود عرب بنسب قليلة يعتقدون ديانات اخرى مثل المسيحيين والصابئة ولغتهم هي اللغة العربية ويتوزعون على معظم مناطق العراق، يلي العرب الكرد بوصفهم القومية الثانية، إذ يقطنون في مناطق شمال شرق العراق، ويعتق غالبيتهم الديانة الاسلامية، وينقسم الكرد الى كرد سنة وكرد شيعة (الفيلية)، فضلاً عن الكرد اليزيديين، وتأتي بعد الكرد القومية التركمانية، وهم مسلمون منقسمون الى سنة وشيعة، ويسكنون في قضاء تلعفر شمال محافظة الموصل وكركوك وصلاح الدين ^(١٧). ومن الناحية الدينية هنالك ثلاث جماعات دينية في العراق هم المسلمون الذين يشكلون نسبة (٩٥%) من نسبة السكان، وينقسم المسلمون الى شيعة وسنة، وكذلك لكل من السنة والشيعة العديد من الانقسامات والتفرعات داخل الطائفة الواحدة، أما المسيحيون فالوجود المسيحي قديم وخذا الوجود متنوع والمسيحيون العراقيون ينقسمون الى كلدان وكاثوليك والأرثوذكس، وتبلغ نسبتهم (٣%) ويتوزعون على محافظات بغداد والموصل والمحافظات الشمالية وفئة قليلة من المحافظات الجنوبية كالبصرة وبابل، كما تتواجد في العراق مواطنون من اديان وطوائف اخرى كالصابئة واليزيدية، إذ يتواجد الصابئة في جنوب العراق وبغداد العاصمة، ويتواجد كل من اليزيديين والشبك في الموصل وكركوك واربي ^(١٨).

ونجد إن النظم العشائرية لها دوراً مميزاً في تاريخ العراق الحديث، فهي ابرز المكونات الاجتماعية التي تقرض وجودها بمؤثرات قادرة على التحكم بصيغة العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع العراقي، وذلك من خلال صياغتها لسلوكيات تلزم الافراد الاقرار بها والتمسك بمبادئها، وهو يطلق عليها الوقائع الاجتماعية، إذ تشكل القبيلة محور اساس في النسيج الاجتماعي العراقي، وتؤثر في سياق تطوره الديمقراطي، وعلى الرغم من الجهود التحديثية التي بذلت في العراق على مدى القرن الواحد والعشرين، فلا زال السلوك السياسي العراقي يتأثر بشكل كبير بالولاء للعشيرة. فالتنظيمات العشائرية التي برزت بعد الاحداث في عام ٢٠٠٣ تستند في هيكلها واهدافها الى رؤى تقليدية

والملاحظة فأن أغلب التأثيرات العشائرية في الحدث العراقي تأتي في إطار التأثيرات الشخصية لبعض رؤساء العشائر من خلال احزاب دينية او علمانية، فتأثير القبيلة على سلوك الفرد بدا واضحاً ولا يمكن تجاهله، فالقبيلة في العراق تعد من اكثر المرجعيات المحددة لسلوك الفرد، حيث يكون لهذه المرجعية دور في تنشئة الافراد ربما تكون او تحاول ان تكون متناسب مع مرحلة التحول الديمقراطي الذي يشهده العراق، فصوت الدين والعشيرة والمذهب أقوى من اي صوت اخر، لذلك لابد من ان تكون البداية منهم، لما يشكلون تأثير حيوي وحاسم^(١٩).

ويمكن تحديد تأثير العشائرية على النظام السياسي واستقراره، بالأمور التالية: (٢٠)

١. تحول ولاء الفرد من الدولة الى الطائفة والعشيرة، بل ان المواطن العراقي ونتيجة لضعف سلطة الدولة وربما غيابها بالكامل فأن صار يلجأ الى الاهتمام بالعشيرة والطائفة من اية قوة خارجية، وبالتالي ادى الى ضعف مفهوم المواطنة.

٢. الاستقرار السياسي في اي نظام سياسي ديمقراطي يشمل مجموعة من القيم الاخلاقية والسلوكية والاختيار الرشيد بين بدائل متعددة احد اهم هذه القيم، في حين تعمل الهوية العشائرية والطائفية في احيان معينة الى تشويه هذه القيم عن طريق منع الفرد من التصرف العقلاني، فمنطق القبيلة والطائفة في بعض الاحيان الذي يعلو على منطق المواطنة، وهنا ينعدم التسامح والتفاعل السياسي بين افراد المجتمع او بين الاحزاب نفسها، وبالتالي يسود منطق العنف السياسي.

٣. إن التنافس السياسي بين الاحزاب على أسس سياسية تتحول الى منافسة بين اشخاص ينتمون الى قبائل معينة وليس الى برامج سياسية تطرحها احزاب، بل ان بعض الاحزاب تلجأ الى اختيار مرشحين من شيوخ القبائل لزيادة رصيدها من الاصوات، كذلك فقد تحولت الاحزاب العراقية الى احزاب طائفية تعمل لخدمة الطائفية وتستمد رصيدها السياسي من تمثيلها لهذه الطائفة او تلك.

٤. طغيان الولاءات العشائرية على المصلحة العامة من حيث اختيار الممثلين، بما يلحق ذلك اضراراً بالبرامج التنموية المستقبلية لاسيما اذا كان الممثلين من غير ذوي الخبرة والتجربة.

ثالثاً_ الاسباب الاقتصادية:

بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ شرعت سلطة الائتلاف والحكومات المتعاقبة بعملية التحول بالاقتصاد العراقي، من الاقتصاد الموجه من قبل الدولة الى اقتصاد السوق في ضوء سياسات واقتراحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير اللذين يشاركان مع الامم المتحدة واطراف دولية اخرى في عملية اصلاح الاقتصاد العراقي، وتمويل مشروعات التنمية واعادة الاعمار،

وبعاني العراق من المشكلات الاقتصادية لم تكن وليدة مدة زمنية قصيرة، بل نتيجة عملية تراكمية طويلة الامد، اشتدت قوتها خلال مدة حكم النظام السابق، بعد ان مارست العوامل السياسية اثرها في حركة الاقتصاد، فالمشكلات الاقتصادية كانت بسبب سوء التصرف بالموارد الاقتصادية وغياب العقلانية في تخصيص الموارد على وفق المنطق الاقتصادي، وحصيلة تلك المشكلات تشوهت العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي واختلال الموازنات المالية واختلال الموازنات المالية والنقدية والمديونية والفقر والتضخم الذي ارتفع الى معدلات لم يسبق ان شهدها الاقتصاد العراقي، مما ادى الى انهيار العملة بعد اللجوء الى الاصدار النقدي بدون غطاء في تسعينات القرن الماضي لإعادة اعمار ما دمرته الحرب واستمر بالارتفاع الى ان وصل معدل التضخم الى اكثر من ٧٧% في السنوات الماضية، بفعل ارتفاع تكاليف النقل وعجز الطاقة في تلبية حاجات المجتمع، فضلاً عن تزايد الطلب سواء العام والخاص، إذ ارتفعت فقرة الاجور والرواتب كنسبة من الناتج المحلي من ٣٥% الى ٦٠% للسنوات بعد ٢٠٠٣، وكان النفط دور اساس في تلك المشكلات ولاسيما بعد الحرب العراقية - الايرانية، واصبح الامر اكثر وضوحاً بعد غزو الكويت، وما نتج عنها من تدمير للاقتصاد والمجتمع، فبنية الاقتصاد العراقي تكشف انه متمحور حول انتاج وتصدير النفط الخام، ونتيجة لذلك انقسم الاقتصاد الى اقتصادين منفصلين ومتمايزان الاول يضم النفط ومشروعاته، والثاني يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي الوقت الذي يولد فيه الاول (اي النفط ومشروعاته) معظم الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الصادرات والايادات العامة، فإنه لا يستوعب (١%) من حجم القوى العاملة، ولا بد من القول ان هذين الاقتصادين لا يرتبطان بعلاقة وثيقة، إلا في حدود توفير الطاقة للقطاع المتخلف وبعض الخدمات الهامشية للقطاع الحديث، وتتعرض هذه الظاهرة على الاقتصاد لجهة عدم التنوع في الانتاج وعدم قدرته على اشباع الطلب المحلي المتزايد من مختلف انواع السلع والخدمات التي تتصف بالتنوع الشديد بما يفوق قدرة القطاع المتخلف^(٢١).

واجهت مهمة الاصلاح الاقتصادي واعادة الاعمار العديد من الاشكاليات في مقدمتها التركة السابقة، اضافة الى اوضاع ما بعد عام ٢٠٠٣ على صعيد عدم الاستقرار الامني وازمة الحكم والقصور البيروقراطي وضعف اجهزة الرقابة والمحاسبة والفساد بأشكاله المختلفة، ان هذه التغييرات وغيرها فرضت على متخذي القرار اجراء المراجعة والتحليل واعادة النظر بالسياسات المتبعة تقادياً لتكرار المشاكل، وخاصة بالجانب الاقتصادي كونه الاكثر تأثراً بالمعطيات والتطورات الجديدة، وهنا ما ادى الى الحاجة للشروع بعملية الاصلاح الاقتصادي التي تستلزم توفر الاسس والمقدمات

الموضوعية التي تشكل القاعدة الاساس، للانطلاق بعملية الاصلاح بشكل يستهدف تعبئة الموارد
واعادة تخصيصها لضمان احتياجات الاجيال الحالية والمستقبلية^(٢٢).

وتمثلت أهم الاسباب والعوامل الاقتصادية بـ : (٢٣)

١. يعاني العراق بشكل عام من تخلف في العملية الاقتصادية بكل مكوناتها، ابتداءً بالإنتاج مروراً
بالتوزيع والتبادل والانتهاء بالاستهلاك، فالإنتاج الصناعي متخلف من حيث حجم التقنيات المستخدمة
وحجم رؤوس الاموال والاموال الموظفة فيه.

٢. غياب البرمجة الاقتصادية العقلانية من جانب الدولة، مما أدى الى عجز عن توفير فرص عمل
ضرورية للأفراد.

٣. الموارد المالية لا توزع بصورة عادلة بين افراد المجتمع، بما يحقق العدالة الاجتماعية كما يستخدم
لأغراض الاستيراد الاستهلاكي بدلاً من استخدامه لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤. التخلف الاقتصادي والنقص الشديد في فرص العمل والبطالة الواسعة بين الشباب.

٥. التعامل البيروقراطي من جانب اجهزة الدولة ازاء الافراد في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

٦. ضعف مستوى النشاط الاستثماري والانتاجي وتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة
والخدمات وتخلف البنيان الاقتصادي وهياكل الانتاج مع تزايد هيمنة القطاع النفطي على مجمل
النشاط.

٧. زيادة نسبة الفقر المدقع بسبب تدهور مستوى المعيشة، مما أدى الى تدني مستوى الرفاهية
الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين مستوى الرفاهية ومعدلات البطالة.

٨. اتساع حجم الفساد وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل، اصبح من المسائل التي
تهدد مسيرة التنمية، فباتت قضايا الفساد المالي والاداري تتغلغل في جميع المجالات واهمها
الاقتصادية.

المبحث الثالث/ دور الاصلاح الاداري في الاستقرار السياسي للنظام السياسي في العراق بعد عام

٢٠٠٣

تتضمن آليات سياسات الاصلاح بشقيه السياسي والاداري لتحقيق الاستقرار السياسي في العراق، عدة
محاور واستراتيجيات، هي: (٢٤)

١. البناء القانوني للدولة الديمقراطية، من خلال اعتماد البناء القانوني للدولة الديمقراطية إلى دستور

يتميز بـ :

- انه دستور دائم وغير مؤقت .
- ان المجلس الدستوري الذي يصوغ بنوده يجب ان يحظى بثقة الشعب، ولا يكون مجلساً صورياً يخدم رغبات الحكام .
- ان يتم طرح الدستور على استفتاء شعبي عام يعبر فيه المواطن عن رأيه فيه بدون تقييد، حتى يكتسب الدستور الشرعية السياسية اللازمة لاحترامه والعمل به .
- باستثناء بعض النصوص التي يكون جمودها في مصلحة الشعب، ينبغي ان يكون الدستور قابلاً للتعديل متى ما اقتضت مصلحة الشعب ذلك، كما ينبغي ان تكون فيه بنود تؤكد على حرية تشكيل وتحرك مؤسسات المجتمع المدني .
- اما القواعد الدستورية التي يتضمنها هذا الدستور فيجب ان تحقق الاسس العامة المشتركة لأي دستور ديمقراطي، والتي هي :
- احترام رأي الاكثرية، إذ لا سيادة لفرد او لقلة على الشعب في نظام الحكم الديمقراطي، ولكن ينبغي ان تكون هناك ثقة في اقتراح الاغلبية، فالديمقراطية لا تتسجم مع استبعاد الاقليات كما لا تتسجم مع رفض هذه الاقليات للأغلبية، ذلك انه ليس للديمقراطية من وجود دون الاعتراف بحقل سياسي تعبر فيه النزاعات الاجتماعية عن نفسها وتتخذ عبر اقتراح الاغلبية قرارات يعترف بها المجتمع بمجموعة على انها شرعية.
- عدم الجمع بين السلطات.
- ضمان الحقوق والحريات العامة.
- تداول السلطة.
- سيطرة احكام القانون، وان يكون الناس سواسية امامه.

٢. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني يمثل تلك القوى الاجتماعية العاملة في الوسط الموجود بين الاسرة والسلطة، كالأحزاب السياسية (خارج السلطة)، منظمات حقوق الانسان، المنظمات الدينية، النقابات المهنية، وسائل الاعلام المستقلة، المنظمات غير الحكومية الاخرى. ان وجود مجتمع مدني صحي وفاعل يعد ضرورة كبرى في نجاح الديمقراطية، لأنه يمثل قوة الفرد والمجموعة في التأثير على قرارات السلطة، واجبارها على عدم السير في طريق الاستبداد، وتحقيق التوازن بين ممارسات السلطة وحاجات الشعب، حتى يمكن القول انه لا وجود للدولة الديمقراطية بدون وجود مجتمعها المدني. والسمات الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني هي:

الطوعية، والاستقلالية، والتنظيم، والجماعية، اضافة الى البعد الاخلاقي والسلوكي الذي يحكم علاقات هذه المؤسسات ببعضها واتجاه السلطة.

٣. خلق الثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية يمكن تدميرها اما من فوق على يد سلطة مستبدة، واما من تحت عن طريق الفوضى والعنف والحرب الاهلية، واما انطلاقاً من ذاتها عن طريق المراقبة التي تمارسها على السلطة كل من الاولياغارشيات (انظمة حكم القلة)، او الاحزاب التي تقوم بتكديس الوسائل الاقتصادية او السياسية لتفرض اختيارها على مواطنين تحولوا الى ناخبين ليس الا، ولكي نبعد التحول الديمقراطي العراقي المنشود عن المصير لابد من وجود الثقافة الديمقراطية، وليست هذه الثقافة نشرأ للأفكار الديمقراطية فقط، او مجموعة من برامج التربية والبت التلفزيوني او المطبوعات الموجهة الى الجمهور الواسع ان ثقافة الديمقراطية هي تصور الكائن البشري الذي يبدي المقاومة الاشد صلابة في وجه أية محاولة للحكم المطلق حتى المثبت شرعياً عن طريق الانتخابات، ويبدي في الوقت نفسه عزيمة على خلق الشروط القانونية للحرية الشخصية والحفاظ عليها، ولكي توجد هذه الثقافة الديمقراطية، هناك بعض المبادئ الاساسية التي يجب ان تحظى باهتمام الجميع في العراق وهي :

- ان الانسان بغض النظر عن انتماءه العرقي او الطائفي او الديني، يجب ان يحظى بالاحترام والتقدير والحرية، وهو ليس اداة تتلاعب بها السياسيون .

- ان المواطنة مبدأ اساس في أي دولة ديمقراطية، لذا يجب اعتمادها في التعامل مع الانسان العراقي، وترك الانتماءات الضيقة التي تقود الى اللبنة والمحاصصة، لذا ينبغي ترك اسلوب المحاصصة الذي تم اعتماده في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩، لان له عواقب خطيرة على الاستقرار السياسي.

- أن الاختلاف في القيم بين ابناء الوطن الواحد حقيقة أزلية وسنة إلهية ينبغي عدم انكارها، بل لابد قبولها والتحاور على اساسها .

- يجب التخلي عن الفكر المطلق الذي يعد صاحبه على حق دوماً، والآخر على باطل دوماً، فمثل هذا الفكر هو الذي يفتح الباب للاستبداد والمستبدين .

٤. اعتماد الحوار والشفافية والرقابة والمساءلة، في محاربة الفساد الذي يعد اهم عوامل عدم الاستقرار السياسي من خلال هذه المسائل الثلاث التي ينبغي توسيع دائرتها لتساهم في لجم المفسدين عن الفساد ويندرج في نطاق الشفافية، اشراك المواطنين في عمليات الرقابة على المال المدني او عبر ممثليهم في المجالس النيابية، وهنا تطرح اشكالية المشاركة السياسية بوصفها اداة

فعالة لمحاربة الفساد، حيث يصبح البرلمان رقيباً على اعمال الحكومة يتابع تنفيذها للمشاريع ويعترض على كل مظاهر الفساد مهما كان مصدرها، فعندما تتوفر الارادة السياسية الصادقة لمحاربة الفساد ينشأ تعاون فعال بين البرلمان والحكومة، ويتم ضرب مواقع الفساد ومضايقة رموزه حتى يضطروا للانسحاب من الحياة العامة مخافة فضحهم ومعاقبتهم فهم عادة من شخصيات المجتمع السياسي الذين يستترون خلف المال العام لتبوء مكانة كبيرة في المجتمع ويحرصون على التستر على سلوكهم الفاسد وعندما يشعرون بالمتابعة يخفون ويدعون مواقعهم لجيل جيد من المفسدين ليواصلوا المهمة مستفيدين من تجارب سلفهم ومتعاونين معهم من اجل تكريس وضع فاسد. وان البرلمان يمكن ان يصبح وسيلة رقابة ناجعة على اعمال الادارة ولكن شريطة ان يكون البرلمانون على مستوى من الوعي يمكنهم من فهم الامور والتطلع لخدمة ناخبهم بالأساليب الادارية والمقاربات الاقتصادية، فضلاً عن تقنيات المراقبة بما في ذلك مبادئ واصول المحاسبة والتخطيط والتسيير. وعلى صعيد اخر، ينبغي تفعيل اجهزة الرقابة خاصة بهيئة النزاهة ودائرة الرقابة المالية ودوائر المفتش العام بالوزارات والمحافظات العراقية كافة ورفدها بالوسائل المادية التي تمكنها من اداء مهامها بما في ذلك نظم المعلوماتية وتقنيات الرقابة الحديثة وتدقيق الحسابات. ومن اجل المزيد من الفعالية على صعيد الرقابة ينبغي ان يساهم القضاء في معركة مكافحة الفساد عبر النظر في الملفات التي تصل اليه من هيئة النزاهة ومن اجهزة الامن المكلفة بمكافحة الفساد واصدار احكام رادعة حتى لا يفلت المفسدون من العقاب ويعودوا الى ممارسة الفساد من جديد في اطار ما يسمى بإعادة انتاج الفساد.

٥. ان يكون للبرلمان العراقي دوراً فاعلاً في تحقيق الحكم الرشيد، من خلال تطبيق مفهوم الديمقراطية الحقيقية قولاً وفعلاً على ارض الواقع وان لا يكون هدفها من الديمقراطية الوصول الى السلطة حصراً ولكن لا بد من توفر قدر معين من الحرية والتعبير، وهذه الحالة تفيد في تحديد حالات الفساد واعلانها امام الناس، لذا يجب ان تكون المؤسسات الحكومية عرضة للمحاسبة في اي وقت والمشاركة في اتخاذ قراراتها، إذ تقوم السلطة التشريعية بوظائفها التشريعية والرقابية بشكل يؤدي الى تقوية الحكم من خلال الممارسات المتفق عليها، وهي: ((جلسات الاستماع، اقرار الموازنة، اصدار التقارير، استجواب الوزراء والمسؤولين في السلطة، تشكيل اللجان الخاصة، مراجعة الاتفاقيات، التهديد بسحب الثقة من الحكومة في حالات التقصير والجريمة الكبرى)).

٦. تفعيل وتطبيق القانون من خلال تطوير النظم والتشريعات الحالية وتطبيق القانون على المسيء، حتى يكون عبرة لغيره، حتى يصبح الجميع مدركاً مدى خطورة الفساد المتفشي في معظم الدوائر

الحكومية، يستغلون الوضع لسحب بعض الاموال باسم زيادة الرواتب واسقاط الديون بأنواعها، وبعض اعضاء البرلمان يستغلون الوضع بتجميد المشاريع الانمائية الحيوية في الدولة للمساومة، وبعض الوزراء يستغلون الوضع بتوزيع المشاريع والمناصب على ذوي القرى وما يجري اليوم على الساحة العراقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لأكبر دليل على تأصل جذور الفساد في ادارات الدولة، مما جعل بقاء اي حكومة لمدة طويلة امراً صعباً، وبالتالي يصعب بذلك تحقيق اي خطط اصلاحية لها في غياب معالجة جذور الفساد ومعاقبة المفسدين الحقيقيين مهما كانت مواقعهم ومكانتهم الاجتماعية، وتبقى التوعية المدنية والتثذيب والارشاد الديني هي الوسائل الناجحة لتحقيق الاهداف المجتمعية كإعلاء شأن القيم والسلوك السوي لدى افراد المجتمع وبخاصة عند الاجيال الجديدة التي آمنت بالتغيير، ويتوقف نجاح مشروع الاصلاح وتثقيتها من الفساد على مجموعة من الشروط والظروف الموضوعية يأتي في مقدمتها مناخ سياسي ديمقراطي تعززه ارادة سياسية صادقة وقادرة على مواجهة تبعات مكافحة الفساد على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الخارجي نظراً لكون العولمة ادت الى انتشار المافيات وعولمة الفساد، وهذا يتطلب من السلطة السياسية اصلاح علاقاتها مع دول الجوار لتكون قائمة على المصالح المشتركة والتعاون معها على محاربة الانشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات وتبييض الاموال والمتاجرة بالسلاح.

٧. تدشين جيل جديد من الاصلاحات الاقتصادية والادارية والمالية تطل مختلف مناحي الحياة في الدولة، وان ادخال الاساليب العصرية في الادارة مثل اسلوب التخطيط الموجه لأهداف المشروعات، وتأسيس غرفة مركزية لتوجيه العقود والمعطيات الحكومية، والاعتماد على فكرة العمل الجماعي واسلوب الادارة بالأهداف، ووضع اهداف معينة لفترة زمنية معينة لكل مدير، واساليب اخرى تنتهجها الادارة الصالحة في العديد من بلدان العالم.

٨. تنشيط دور المساءلة والعدالة، فالمساءلة تعني وضع كل من يتولى منصب امام مسؤولياته وابعاد نظم مراقبة لادائه الوظيفي، لاسيما في حال التقصير في الواجب او التخلف في اداء الاخير، وهذا يصح في الدول التي تعتمد على حكم القانون وفصل السلطات ووجود تمثيل سياسي حقيقي قائم على العدالة والشفافية، فمن دون ترسيخ ذلك تصبح المساءلة والعدالة اداة مسيسة بيد السلطة التنفيذية لضرب الخصوم وعديمة الفاعلية.

٩. ترسيخ الديمقراطية التي اذا نضجت ستلغي المركزية والفساد الناتج عنها، وتضعيف الشخصية وتكريس الثقافة المؤسساتية في ادارة المؤسسات، بإيجاد الانتماء المؤسساتي من خلال تغيير طرق

اتخاذ القرار واتباع الطرق الشورية والديمقراطية في اتخاذ القرار، ولاسيما عندما يكون القرار عاماً ويرتبط بمصالح الجميع وليس في الامور التقنية والاختصاصية.

١٠. استقلالية القضاء ونزاهة وحيادية وكفاءة الجهاز القضائي في اداء دوره في الدولة العراقية على اتم وجه. واصدار، واعادة النظر الجذرية والشاملة في التشريعات القانونية والهيكل الادارية والمعايير والضوابط المرعية في الاداء، من خلال اتباع الاجراءات التالية: (٢٥)
أ. اعتماد آلية الانتخابات الدورية لاختيار القيادات الادارية وفق ضوابط من اهمها النزاهة والكفاءة والخبرة والالاخلاص والتجربة، وتحت اشراف لجان تشكل بصورة شفافة ومحايدة لمتابعة وضمان نزاهة نتائج الانتخابات.

ب. اتباع الية دقيقة جداً عند اختيار الموظفين لغرض التعيين واخضاعهم لسلسلة من الاختبارات الاخلاقية للتحقق من اخلاقياتهم وقدرتهم على مقاومة المغريات المختلفة قبل تثبيتهم في الوظيفة العامة.

ج. التركيز على معيار الشفافية في الاداء مع تبسيط وسائل العمل وترشق حلقاته، وتحديد مهل انجاز المعاملات اعتماد معايير النزاهة والكفاءة والعدالة عند التعيين والترقية والاداء.

د. تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لإداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات واعداد التقارير الخاصة بذلك.

هـ. وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة على وفق طبيعة مهامها الى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعارف من مستوى واحد اي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة.

و. تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في المصنف بعد اجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص.

ز. انشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الاشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.

ح. اعتماد اليات المراقبة الدورية والمفاجئة ولجان المتابعة المتعددة لاسيما في مجال التعاقدات والمسائل المالية المختلفة.

ط. الاهتمام بوسائل المراقبة السرية والالكترونية ومحاولة انجاز مشروع الحكومة الالكترونية.

١١. ان يكون هناك تحاور بين كل الطوائف والقوميات، وهذا التحاور مبنياً على أسس متينة من الصدق مع الآخر والإخلاص للآخر ويكون أيضاً حواراً مبنياً على المصالح المشتركة، لا مصلحة طرف دون آخر، وإن يسبق هذا الحوار تنظيراً على كافة المستويات، ويكون بين رؤساء وعمداء

الطوائف في البلد وان لا يستثنى منه احد هذا التحاور سيضع جواً من الحب والتعايش، والتقاء الآخر والقرب منه بعيداً عن كل المشاحنات والاتهامات وغيرها من الامور، وأن تخرج توصيات من هذه الحوارات بين الطوائف والقوميات، وأن تكون هذه التوصيات ملزم العمل بها، أي أن تدخل حيز التنفيذ لا أن تبقى حبراً على ورق وهذه التوصيات تتضمن أموراً عدة منها :

- أ. التأكيد على وحدة العراق والعراقيين .
- ب. عدم التفريق بين ألوان الطيف العراقي حسب العرق أو الطائفة أو المذهب .
- ج. التأكيد على نبذ الإرهاب ومن كل الجهات والمنظمات الداعمة له .
- د. التأكيد على النقاط المشتركة ونبذ نقاط الخلاف بين ألوان الطيف العراقي.

الخاتمة

سعى البحث الى تقديم تحليل موسع لأهم اسباب واثار وتداعيات لظاهرة الاستقرار السياسي في العراق بعد التغيير السياسي ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ وما تلاها من تغيرات واحداث اضررت بالعراق وعلى كافة المستويات، فهناك عدد من الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية ادت الى تفاقمها، اضافة لضعف القوانين وغياب الديمقراطية الحقيقية وعدم نزاهة القيادات النافذة في السلطة وغيرها من الاسباب. إن عدم الاستقرار السياسي في اي مجتمع يتطلب وضع استراتيجية واضحة وشاملة للإصلاح، من اهم عناصرها ما يأتي:

١. الإصلاح السياسي:
٢. ويكون ذلك من خلال الاعتماد على مبادئ الديمقراطية الحقيقية والمساءلة والعدالة وبت روح المواطنة بين جميع ابناء الشعب والابتعاد عن المحاصصة والمحسوبية وتطهير دوائر الدولة من الفاسدين والمنتهزين والجهلة، انطلاقاً من مبدأ العراق أولاً والعراق للعراقيين.
٣. الإصلاح الاقتصادي:
٤. الاسراع في بذل الجهود الرامية الى التنمية الاقتصادية والبشرية، والقضاء على حالات الفقر والبطالة والاعتماد على الكفاءات المهنية والخبرات العلمية في العمل والتقييم الوظيفي.
٥. الإصلاح التشريعي والقضائي:
٦. تتمثل عناصر ذلك في تشريع اللوائح والقوانين الواضحة والبسيطة في التطبيق والعدالة في التنفيذ ولها الاستقلالية المطلقة في اتخاذ جميع التدابير التي تخدم العراق وشعبه.

٧. الإصلاح الاداري:

٨. تتمثل في رفع كفاءة الجهاز الاداري الحكومي، وتفعيل اليات الرقابة والمساءلة، والعمل على حشد طاقات جميع القوى الفاعلة في المجتمع من منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام غير المسيس لجهة ما، وكذلك انشاء كيانات مستقلة لمكافحة الفساد تتوفر لها الامكانيات البشرية الكفوءة والمادية والسلطة الوطنية لمواجهة العناصر الفاسدة، اياً كان موقع هؤلاء الوظيفي في البلد.

وتوصل البحث الى اهم التوصيات لمعالجة ظاهرة الفساد وهي بالاتي:

١. ضرورة تقديم الإصلاح السياسي على ما سواه من انماط الإصلاح، من خلال الاعتماد على إجراءات جدية وفعالية على مستوى الإصلاح السياسي محكوم عليها بالفشل المسبق في ظل الحماية التي ستوفرها المظلة السياسية للفساديين في كل القطاعات الادارية والمؤسسية.

٢. ترسيخ الديمقراطية وما يرتبط بها من قيم وممارسات تتجلى في احكام قبضة القانون، واشاعة روح المساواة والعدالة، والفصل الفاعل بين السلطات، فضلاً عن اعمال مبدأ الانتقال السلمي للسلطة بكل فروعها سبيلاً لمنع الاستئثار واستغلال نفوذ السلطة.

٣. تفعيل دور السلطة التشريعية في اداء مهامها على افضل وجه.

٤. نزاهة السلطة التنفيذية ودورها في تحقيق الامن والاستقرار وترسيخ دورها العادل في توزيع الصلاحيات والادوار المؤسسية بكل شفافية وعدالة بين جميع شرائح ومكونات الشعب دون تمييز.

٥. استقلال القضاء ووضوح اجراءاته.

٦. ضرورة التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحلية الرسمية والمجتمعية، اضافة الى التنسيق مع المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية باستقرار النظام السياسي.

٧. اصلاح الثغرات التي يعانيها الجهاز الاداري وتحديثه بما يتفق وروح العصر وتطويع التقدم التقني والمعلوماتي الحالي لخدمة النزاهة، والاخذ بمبدأ الحاكمية والحكم الراشد وتفعيل العمل بمبادئ الادارة النزيهة.

المصادر:

- (١) احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧.
- (٢) اسراء علاء الدين نوري، الاسباب الداخلية لازمة الهوية الوطنية في العراق، نشرة شؤون عراقية، العدد (٤)، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، كانون الاول ٢٠٠٩.
- (٣) اسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، ندو فكرية عن: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- (٤) اكرام عبد القادر بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١.
- (٥) امال وهاب العنبيكي، المشهد العراقي بعد الاحتلال: الواقع والمؤمل، الرأي الآخر، العدد (١)، وحدة البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦.
- (٦) امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.
- (٧) امين محمد حطيط، الاتفاقية الامنية العراقية الاميركية واثارها على السيادة والامن العراقي والاقليمي، مؤتمر العراق والاتفاقية الامنية الاميركية العراقية في ٢٣ - ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٩ المنعقد في بيروت، سلسلة مركز العراق للدراسات (٣٦)، ط١، مطبعة البنية، بغداد، ٢٠٠٩.
- (٨) ايمن احمد محمد، ورقة سياسات: الفساد والمساءلة في العراق، مؤسسة فريديري ثايبيرت، بغداد/ العراق، ايلول ٢٠١٣.
- (٩) بلال خلف السكارنة، اخلاقيات العمل، ط٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٣.
- (١٠) ثامر العامري، جدلية العلاقة بين الفساد الاداري والفساد السياسي، ندوة علمية عن: الفساد الاداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
- (١١) جواد كاظم الشمري، الفساد الاداري في العراق والمعالجة المطلوبة، مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الانترنت: <http://fcds.com/mag/issue-2-10.html>
- (١٢) حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في افريقيا، مركز دراسات المستقبل الافريقي، القاهرة، ١٩٩٦.
- (١٣) رحيم حسن العكيلي، الفساد: تعريفه واسبابه واثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات قانونية، العدد (٢٣)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
- (١٤) سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربية، مركز دراسا الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

- (١٥) سلامة رضوان الرجوب، تحديات الامن الوطني الاردني واثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان/ الاردن، ٢٠٠٥.
- (١٦) سلوى محمد اسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- (١٧) السيد عبد المطلب غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، دار القاهرة للنشر والتوزيع القاهرة، ١٩٨٥.
- (١٨) صموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٣.
- (١٩) طارق الدباغ، مكافحة الفساد الوظيفي عند المنبع ام عند المنصب؟ جريدة الصباح، الانترنت: <http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=72318>
- (٢٠) عبد الجبار احمد، العراق ومحنة الديمقراطية: دراسات سياسية راهنة، ط١، مطبعة الطباع، بغداد، ٢٠١٣.
- (٢١) عبد الرحمن عباس القريشي، ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة لحركة الهجرة الافريقية الى دول الاتحاد الاوربي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (١٦)، ٢٠٠٨.
- (٢٢) عبد الواحد مشعل، القبيلة والدولة الديمقراطية في المجتمع العراقي: نظرة سريعة في دور المجتمع الاهلي في بناء الدولة، اعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة: بناء الانسان/ بناء العراق، بيت الحكمة، بغداد، ١٨ - ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٨.
- (٢٣) عدنان الصالحي، الفساد الاداري: جريمة بلباس رسمي، مقال منشور على شبكة النبا للدراسات والبحوث، الانترنت: <http://www.annabaa.org/nbanews/2009/09/138.htm>
- (٢٤) علي احمد فارس، حل الازمات: الفساد الاداري نموذجاً، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الانترنت: <http://mcsr.net/activities/032.html>
- (٢٥) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار، اعمال المؤتمر السنوي الاول للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.
- (٢٦) عماد عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
- (٢٧) غسان العربي، مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد (١٣١)، بيروت، ٢٠٠٨.
- (٢٨) كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٦)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد.

- (٢٩) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٧١. وكذلك: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٩، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩.
- (٣٠) محمد عيسى العيسوي، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣.
- (٣١) مكي عبد مجيد، الفساد المالي والاداري في العراق: اسبابه ومخاطره، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (٧)، العدد (٢)، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩.
- (٣٢) نيفين عبد المنعم مسعد (تحرير وتقديم)، معجم المصطلحات السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، القاهرة، ١٩٩٤.
- (٣٣) نيفين عبد المنعم مسعد، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨.
- (٣٤) هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية - السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢.
- (٣٥) وعد فواز الزين، الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد/ الاردن، ٢٠٠٨.
- (٣٦) ياسر خالد الوائلي، الفساد الاداري.. مفهومه ومظاهره واسبابه: مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الانترنت:
- <http://www.annabaa.org/nbahomeInba80/010.htm>
- (٣٧) ياسين محمد سعد البكري، بنية المجتمع العراقي: جدلية السلطة والتنوع (العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨ - ١٩٦٣) انموذجاً، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١.

*أستاذ مساعد دكتور في قسم النظم السياسية والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين/ العراق.
الاختصاص العام: علوم سياسية. الاختصاص الدقيق: نظم سياسية وسياسات عامة. المشاركة في العديد من
المؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية. نشر العديد من البحوث متعلقة بالقضايا العراقية والعربية. تدريس العديد من
المواد متعلقة بالسياسات العامة والانظمة السياسية والادارة بأنواعها. البريد الالكتروني:

dr.israaallaa@yahoo.com الموبايل : 009647502690684

(١) نقلاً عن: عماد عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم
السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٣٧ .

(٢) صموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو، بيروت، دار الساقى، ١٩٩٣، ص ١٢١ .

(٣) ينظر: ايمن احمد محمد، ورقة سياسات: الفساد والمساءلة في العراق، مؤسسة فريدي ثابريت، بغداد/ العراق، ايلول

٢٠١٣، ص ٧ - ٨ . وبلال خلف السكارنة، اخلاقيات العمل، ط ٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،

٢٠١٣، ص ٢٩٣ . وينظر: د. مكي عبد مجيد، الفساد المالي والاداري في العراق: اسبابه ومخاطره، مجلة جامعة

كربلاء العلمية، المجلد (٧)، العدد (٢)، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩، ص ١٩٧ .

(٤) نقلاً عن: امل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ٢٥ .

(٥) نيفين عبد المنعم مسعد، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨،

ص ٥ .

(٦) سلامة رضوان الرجوب، تحديات الامن الوطني الاردني واثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماجستير غير

منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان/ الاردن، ٢٠٠٥، ص ٣٢ .

(٧) وعد فواز الزين، الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة اليرموك، اربد/ الاردن، ٢٠٠٨، ص ١٨ .

(٨) حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في افريقيا، مركز دراسات المستقبل الافريقي، القاهرة، ١٩٩٦،

ص ١٢٤ .

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣٥ .

(١٠) نقلاً عن: امل رؤوف محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ .

(١١) محمد عيسى العيسوي، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠١٢، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣، ص ١٤٩ .

(١٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٥٠ .

- (١٣) ينظر في هذا : اكرام عبد القادر بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص ١٨ - ٢٦. وعلي الدين هلال، النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار، اعمال المؤتمر السنوي الاول للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٩. ونيفين عبد المنعم مسعد (تحرير وتقديم)، معجم المصطلحات السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢١٥. وسلوى محمد اسماعيل علي، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٤١. والسيد عبد المطلب غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، دار القاهرة للنشر والتوزيع القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٥، ص ١٠٢، ص ١٠٦، ص ١٠٩.
- (١٤) د. اسراء علاء الدين نوري، الاسباب الداخلية لازمة الهوية الوطنية في العراق، نشرة شؤون عراقية، العدد (٤)، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، كانون الاول ٢٠٠٩، ص ٢٦.
- (١٥) د. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٦)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، ص ١٤٤.
- (١٦) ينظر في هذا: امين محمد حطيظ، الاتفاقية الامنية العراقية الاميركية واثارها على السيادة والامن العراقي والاقليمي، مؤتمر العراق والاتفاقية الامنية الاميركية العراقية في ٢٣ - ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٩ المنعقد في بيروت، سلسلة مركز العراق للدراسات (٣٦)، ط ١، مطبعة البينة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٣٠ - ٣٩. وكذلك: غسان العربي، مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد (١٣١)، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٤١.
- (١٧) ينظر: هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية - السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص ١٠٧. وكذلك ينظر: ياسين محمد سعد البكري، بنية المجتمع العراقي: جدلية السلطة والتنوع (العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨ - ١٩٦٣) انموذجاً، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص ٥٨ - ٦٠.
- (١٨) سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربية، مركز دراسا الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٥١.
- (١٩) ينظر: امال وهاب العنبيكي، المشهد العراقي بعد الاحتلال: الواقع والمؤمل، الرأي الآخر، العدد (١)، وحدة البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ٦٤. وكذلك: عبد الجبار احمد، العراق ومحنة الديمقراطية: دراسات سياسية راهنة، ط ١، مطبعة الطباع، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٣٠.
- (٢٠) ينظر: عبد الواحد مشعل، القبيلة والدولة الديمقراطية في المجتمع العراقي: نظرة سريعة في دور المجتمع الاهلي في بناء الدولة، اعمال المؤتمر المركزي لبيت الحكمة: بناء الانسان/ بناء العراق، بيت الحكمة، بغداد، ١٨ - ٢٠ كانون

- الاول ٢٠٠٨، ص ٢١٩ - ٢٢٤. وكذلك: احمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي العراقي بعد التغيير، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص ٦٤.
- (٢١) ينظر: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٧١. وكذلك: مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٩، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢١٤.
- (٢٢) ينظر: التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤ - ٢١٥.
- (٢٣) عبد الرحمن عباس القرشي، ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة لحركة الهجرة الافريقية الى دول الاتحاد الاوربي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (١٦)، ٢٠٠٨، ص ١١.
- (٢٤) ينظر: ثامر العامري، جدلية العلاقة بين الفساد الاداري والفساد السياسي، ندوة علمية عن: الفساد الاداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٦٥ - ٦٦. واسماعيل الشطي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، ندوة فكرية عن: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٥٨. ورحيم حسن العكيلي، الفساد: تعريفه واسبابه واثاره ووسائل مكافحته، مجلة دراسات قانونية، العدد (٢٣)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٨٨ - ٩٠. علي احمد فارس، حل الازمات: الفساد الاداري نموذجاً، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الانترنت: <http://mcsr.net/activities/032.html>
- (٢٥) ينظر في سياسات اصلاح الاداري: ياسر خالد الوائلي، الفساد الاداري.. مفهومه ومظاهره واسبابه: مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الانترنت: <http://www.annabaa.org/nbahomeInba80/010.htm>
- جواد كاظم الشمري، الفساد الاداري في العراق والمعالجة المطلوبة، مقال منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الانترنت: <http://fcds.com/mag/issue-2-10.html>
- عدنان الصالحي، الفساد الاداري: جريمة بلباس رسمي، مقال منشور على شبكة النبا للدراسات والبحوث، الانترنت: <http://www.annabaa.org/nbanews/2009/09/138.htm>
- طارق الدباغ، مكافحة الفساد الوظيفي عند المنبع ام عند المنصب؟ جريدة الصباح، الانترنت: <http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=72318>